

Distr.: Limited
29 May 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة العاشرة

فيينا، ٢٧-٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩

مشروع التقرير

رابعاً - أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ألف - تقرير مرحلي

١ - قدّمت ممثلة للأمانة تقريراً محدثاً عن التقدم المحرز في الاستعراضات القطرية خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية. وبيّنت أنه، في وقت إعداد هذا التقرير، كانت ١٨٢ دولة من الدول الأطراف الـ ١٨٤ المستعرضة خلال الدورة الأولى قد قدّمت ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأجري ١٧٢ حواراً مباشراً (١٥٩ زيارة قطرية و ١٣ اجتماعاً مشتركاً)، وأنجزت ١٦٨ خلاصة وافية. وذكرت أن العمل قد قارب على الانتهاء في إعداد عدة خلاصات وافية أخرى.

٢ - وفيما يتعلق بدورة الاستعراض الثانية، أبلغت الممثلة الفريق كذلك بأن جميع الدول الأطراف الـ ٧٧ المستعرضة في السنتين الأولى والثانية من تلك الدورة قد عيّنت جهات الوصل الخاصة بها. كما أوضحت أنه، خلال السنتين الأوليين من الدورة الثانية، قدّمت ٦٧ دولة ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأجري ٤٦ حواراً مباشراً (٤٥ زيارة قطرية واجتماع مشترك واحد)، وبلغت أعمال التخطيط لإيفاد عدة زيارات قطرية أخرى مراحل مختلفة من الإعداد. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت ٢٥ خلاصة وافية قد أنجزت، بينما كانت هناك عدة خلاصات وافية إضافية على وشك الاكتمال. وبفضل تنظيم أنشطة تدريبية في المراحل المبكرة من دورة الاستعراض، تمكنت غالبية الدول الأطراف المستعرضة في السنتين الثانية والثالثة من الدورة الثانية من تعيين جهات الوصل الخاصة بها قبل بدء الاستعراضات الخاصة بها بوقت كاف، ومن ثم، حظيت تلك الدول الأطراف بفرصة الانخراط في الإعداد المبكر لقوائم تقييمها الذاتي المرجعية. وفيما يتعلق بالسنة الثالثة من دورة الاستعراض الثانية، أُشير إلى



أن ٣٣ دولة من أصل ٣٦ دولة طرفاً قد عيّنت جهات الوصل الخاصة بها، بينما قدّمت ١٣ دولة طرفاً ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

٣- ووجهت ممثلة الأمانة انتباه الفريق إلى بعض التحديات العملية التي اعترضت العمل في إعداد الاستعراضات القطرية واستكمالها، وأبرزت في الوقت نفسه أيضاً الأثر الإيجابي للآلية على الجهود التي تبذلها الدول لمكافحة الفساد.

٤- وأكد المتكلمون مجدداً التزام حكوماتهم بتنفيذ الاتفاقية وتقديم الدعم لآلية استعراض التنفيذ. وأشار إلى الأثر الإيجابي للآلية في تعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية، بما في ذلك عن طريق تدعيم جهود الدول الرامية إلى التصدي للتحديات القائمة في تنفيذ الاتفاقية، وتوفير منتدى لتبادل الخبرات والدروس المستفادة. وفي هذا الصدد، أشار العديد من المتكلمين أيضاً إلى أن الآلية قد فاقت التوقعات، وأدت إلى إجراء تعديلات تشريعية ومؤسسية، وعززت التعاون الدولي. وأشار كذلك إلى ضرورة أن تنفذ الدول الأطراف التوصيات المنبثقة من آلية استعراض التنفيذ تنفيذاً فعالاً. ودعا أحد المتكلمين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) إلى الاضطلاع بدور تنسيقي في المسائل المتعلقة بالتعاون في مجال مكافحة الفساد على الصعيد العالمي، مع استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كأساس.

٥- وأشار بعض المتكلمين إلى التحديات المتعلقة بإحراز التقدم في عمل الآلية، بما في ذلك التأخر في إنجاز الاستعراضات القطرية. وأشارت متكلمة إلى الآثار المحددة الناشئة عن الدورة الثانية، واقتربت أن يعتمد الفريق توصية يطلب من خلالها إلى المكتب أن يقدم معلومات محدثة في الدورة المستأنفة للفريق، وأن يقدم تقريراً في الدورة الثامنة للمؤتمر عن التقدم المحرز في إنجاز أعمال الدورتين الأولى والثانية، بالمقارنة مع الأهداف التي حددت لها الدورتين، مع توفير بيانات إحصائية مصنفة حسب السنة. واقتربت المتكلمة أيضاً أن يقدم المكتب معلومات عن إمكانية تحديد الاتجاهات المتعددة السنوات. ورأى متكلم آخر أن الاستعراضات وضعت عبئاً مفرطاً على الدول الأطراف، واقتربت تبسيط قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتعزيز التواصل بين جميع الدول الأطراف المشاركة في الاستعراض.

٦- وشدد عدد من المتكلمين على أهمية القيام بالزيارات القطرية كجزء من الاستعراضات والقيمة المضافة التي تحققها هذه الزيارات، لأنها تسمح للدول الأطراف المستعرضة، من بين جملة أمور، بفهم الأحوال الوطنية على نحو أفضل. وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني في الزيارات القطرية.

٧- وأبرزت متكلمة الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في أنشطة مكافحة الفساد على الصعيد الوطني، وأشارت في هذا الصدد إلى أن الفريق يمكنه أن ينظر، في إطار تدابير بناء الثقة، في مشاركة منظمات المجتمع المدني في الأجزاء من الدورات التي تُناقش فيها بنود جدول الأعمال ذات الصلة بالمساعدة التقنية. وشدد بعض المتكلمين على الطابع الحكومي الدولي للآلية والهيئات الفرعية للمؤتمر.

٨- وشدد عدد من المتكلمين على أن الدورة الثامنة المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف سوف تتيح الفرصة لتقييم أداء الآلية، ومناقشة أعمال فريق استعراض التنفيذ حتى الآن، والنظر في مستقبل الآلية. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن التطور المستقبلي للآلية ينبغي أن يكون وفقاً لإطارها المرجعي، وأنه ينبغي للآلية أن تراعي سيادة الدول، مع أخذ طابعها الحكومي الدولي في الحسبان أيضاً.

٩- وسلط عدد متكلمين الضوء على الجهود الوطنية الرامية إلى منع الفساد ومكافحته، بما في ذلك الجهود المتعلقة بتنفيذ الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، الذي يجري استعراضه خلال دورة الاستعراض الثانية. وقدم متكلمون معلومات عن التدابير الوطنية المتخذة من أجل تحقيق جملة أهداف، منها وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وزيادة الشفافية، وتعزيز التدابير الرامية إلى تحديد هوية المالكين المتفعين، ومنع ومكافحة غسل الأموال، وإنشاء نظم لحماية المبلغين عن الجرائم، وتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات على وجه الخصوص. وأبلغ عدد من المتكلمين عن التدابير التي اتخذتها بلدانهم لمتابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن دورة الاستعراض الأولى أو للتحضير والمتابعة لعمليات استعراض بلدانهم خلال الدورة الثانية.

١٠- وأعرب عدد متكلمين عن تقديرهم للمكتب على ما يسطع به من أعمال من أجل مساعدة الدول الأطراف في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وآلية استعراض تنفيذها، والدور المركزي الذي يؤديه في توفير المساعدة التقنية وفي تيسير تبادل المعلومات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وشدد عدد متكلمين على أهمية الدور الذي يؤديه المكتب في تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية، وأشاروا إلى ضرورة أن يواصل المكتب تقديم المساعدة إلى كل من الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات من أجل تيسير تنفيذ الفصل الخامس وإعادة الموجودات المسروقة إلى بلدانها الأصلية. وأشار عدد متكلمين إلى أهمية العمل الذي تضطلع به المبادرة المشتركة بين المكتب والبنك الدولي الخاصة لاسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") والمساعدة التي تقدمها هذه المبادرة.

١١- واقترح أحد المتكلمين أن تقوم الأمانة، في إطار دورة الاستعراض الثانية، بتوفير التدريب اللازم بشأن آلية الاستعراض، على ألا يقتصر ذلك على جهات الوصل والخبراء الحكوميين المعيّنين من أجل الاستعراضات القطرية في إطار الآلية، بل يشمل أيضاً ممثلي القطاعات الأخرى المشاركين في تنفيذ الأحكام الموضوعية للاتفاقية قيد الاستعراض وأن تُنظّم دورات تدريبية في مواقع مختلفة داخل البلدان، وذلك من أجل تعزيز التشاور والتفاعل مع العديد من الأجهزة والجهات الفاعلة في الدول الأطراف.

١٢- وأبدي التأيد لعمل مستشاري المكتب في مجال مكافحة الفساد الذين يضطلعون بدور قيم في مساعدة البلدان على المشاركة بفعالية في آلية استعراض التنفيذ، والجمع بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

١٣- وأشار أحد المتكلمين إلى اجتماع عُقد في أيار/مايو ٢٠١٩، بشأن الصكوك والآليات الدولية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد، وقدم لمحة عامة عن نتائجه وتوصياته الرئيسية، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي ومكافحة الفساد والدور الحاسم الذي تضطلع به اتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في هذا الصدد؛ والأثر السلبي المستمر للفساد على سيادة القانون وإقامة العدل والتنمية المستدامة والثقة في المؤسسات، على الرغم من الجهود القائمة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛ وكذلك القيمة المضافة للاتفاقيات والآليات الإقليمية. وأشار الاجتماع أيضاً إلى الحاجة إلى جمع وتحليل البيانات والمعلومات على نحو موضوعي، ووضع مؤشرات مناسبة لمكافحة الفساد. وأخيراً، أشار المتكلم أيضاً إلى الحاجة إلى إدماج وتعزيز المنظور الجنساني في جهود مكافحة الفساد.

١٤- ورداً على بعض المداخلات، شدد على الطابع التقني لعمل الفريق، ودوره باعتباره محفزاً لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة وفقاً لاختصاصاته، بما في ذلك مبادئه التوجيهية والطابع غير الخصامي لآلية استعراض التنفيذ.

١٥- وأعربت متكلمة عن دعم حكومتها القوي لتنفيذ البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، وتمديدته لمدة سنة واحدة.

باء- أوجه التآزر مع أمانات الآليات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة

١٦- قدّمت ممثلة الأمانة إحاطة إلى الفريق بشأن الأنشطة المضطلع بها من أجل المضي قدماً في تنفيذ قرار المؤتمر ٤/٧ بشأن "تعزيز أوجه التآزر بين المنظمات المتعددة الأطراف المعنية المسؤولة عن آليات الاستعراض القائمة في مجال مكافحة الفساد"، وذكرت أن ٤٤ في المائة من الدول الأطراف تشارك في واحدة أو اثنتين أو حتى ثلاث من آليات استعراض الأقران الإضافية. وقدمت ممثلة الأمانة معلومات محدثة إلى الفريق عن الحوار الجاري مع الأمانات الأخرى، والذي اتخذ عدة أشكال منها تواتر حضور كل أمانة منها لاجتماعات الأمانات الأخرى والمشاركة في عمليات التشاور والتنسيق الاعتيادية غير الرسمية الخاصة بها. وسعيًا لمواصلة تحسين الحوار مع الأمانات الشريكة، واصل المكتب في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ المشاركة بانتظام، كعادته، في اجتماعات مجموعة الدول المناهضة للفساد واجتماعات الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في الجلسة العامة لاجتماع لجنة خبراء آلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، وتبادل الرأي بشأن أوجه التآزر خلال حدث جانبي عُقد على هامش اجتماع الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين مع ممثلين لأمانات كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة الدول المناهضة للفساد، وآلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والمجلس الاستشاري المعني بمكافحة الفساد التابع للاتحاد الأفريقي. وأطلعت المتكلمة الفريق أيضاً على حدث جانبي مشترك بشأن مشكلة رشو الموظفين الأجانب سوف يُنظم بالتعاون مع الأمانات الشريكة أثناء المؤتمر المقبل للدول الأطراف.

١٧- كما أوضحت ممثلة الأمانة أن المكتب دعا الأمانات الأخرى إلى تشاطر التجارب المكتسبة والدروس المستفادة فيما يتعلق بالانتقال من مرحلة التقييم الأولي إلى مرحلة المتابعة.

ودعت الأمانة كذلك الأمانات الأخرى إلى تبادل النصوص التشريعية وسائر المعلومات الفرعية ذات الصلة المتحصل عليها من عمليات الاستعراض أو التقييم، التي تقوم بها، بهدف إدماج تلك المعلومات في المكتبة القانونية للمكتب. وإمعاناً في تيسير الوصول إلى جميع المعلومات التي تقدمها الدول، زودت الأمانة صفحات الموجزات القطرية للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بوصلات تشعبية تربطها بالصفحات القطرية للدول الأطراف في المواقع الشبكية الخاصة بمجموعة الدول المناهضة للفساد وآلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالنسبة لكل من الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة وخطة عمل اسطنبول. وذكرت المتكلمة الفريق أيضاً بأن الدول هي التي تحدد آليات استعراض الأقران الخاصة بها، والمواضيع التي سوف تُستعرض، والاستبيانات التي سوف تُستخدم في هذا الشأن، مما يحد نوعاً ما من قدرات الأمانات على التحكم في المحتوى.

١٨- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب عدة متكلمين عن تقديرهم للعمل الذي تقوم به الأمانة لتعزيز أوجه التآزر مع سائر هيئات الاستعراض والمبادرات المحددة المذكورة التي تهدف إلى زيادة التعاون بين مختلف آليات الرصد. ورأى أحد المتكلمين أنه ينبغي توسيع أوجه التآزر لتشمل وضع برامج مشتركة وإقامة شبكات ذات مسؤولية مشتركة، وكذا التآزر مع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. ونوهت متكلمة بقيمة آليات استعراض الأقران في مساءلة الحكومات. وأشارت المتكلمة إلى أن تشاطر المعلومات المقدمة في إطار الآليات الأخرى قد خفف من عبء العمل على كل من النظراء الوطنيين المشاركين في عمليات الاستعراض والخبراء المستعرضين. ونوهت بضرورة إشراك المجتمع المدني في الزيارات الموقعية لهيئات الرصد الأخرى، ونشر التقارير الكاملة، وشجعت الدول الأطراف المشاركة في آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية على القيام بذلك توجهاً لزيادة شفافية عمليات الاستعراض. وأعربت عن تقديرها لقيام الأمانة بإضافة وصلات تشعبية في صفحات الموجزات القطرية على الإنترنت، واقترحت أيضاً إضافة وصلات بالتقييمات المتبادلة التي تجريها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وفي معرض الإشارة إلى التحديات التي حددت فيما يتعلق بتجريم رشوة الموظفين الأجانب، اقترحت المتكلمة أن دعوة الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تقديم إحاطة إلى فريق استعراض التنفيذ بشأن تجارب فريقه فيما يخص التنفيذ الفعال لقوانين رشوة الموظفين الأجانب.

١٩- وفي إشارة إلى الذكرى السنوية العشرين التي ستحل هذا العام لإنشاء مجموعة الدول المناهضة للفساد، قدمت ممثلة أمانة المجموعة لمحة عامة عن أنشطتها الحالية، وذكرت أن مجموعة الدول المناهضة للفساد قد نفذت أربع جولات من التقييمات وتضطلع حالياً بجولة التقييم الخامسة، مع التركيز على منع الفساد وتعزيز النزاهة في الحكومة المركزية (الوظائف التنفيذية العليا) وأجهزة إنفاذ القانون. وأشارت إلى أن القواعد اللازمة موجودة، لكن تنفيذها يظل صعباً من الناحية العملية. وأشارت كذلك إلى أنه قد ثبت أن آلية الامتثال التابعة للمجموعة تفرض أعباء كبيرة على نحو متزايد على الدول وعلى أمانة المجموعة كذلك. وفي الختام، شكرت المكتب لما يبذله من جهود مستمرة من أجل تحقيق أقصى قدر من التآزر بين الآليات.

٢٠- وشدد ممثل المنظمة العالمية للجمارك على تشاطر المكتب والمنظمة نفس القيم وأكد على أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد. وذكر أن إدارات الجمارك في الدول الأعضاء الـ ١٨٤ في المنظمة العالمية للجمارك تتعامل مع ٩٨ في المائة من التجارة العالمية وتواجه تحديات متزايدة من قبيل التجارة غير المشروعة والتدفقات المالية غير المشروعة. واستعرض بإيجاز عدداً من بعثات دعم النزاهة التي تضطلع بها أمانة المنظمة العالمية للجمارك، وكذلك مشاركتها في أعمال مكافحة الفساد على الصعيد دون الإقليمي. كما سلّط الضوء على الاجتماع العالمي الأول لخبراء النزاهة الذي نظّمته أمانة المنظمة العالمية للجمارك مؤخراً.